مفهوم الحرب واقتصاد الحرب

مفاهيم عامة

مقدمة:

ينبغي النظر إلى الاقتصاد السياسي للحرب على أنه إضافة مهمة لتحليل الصراع المعاصر وتطوير السياسات من قبل الفاعلين(.الحكومات والمنظمات الدولية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص... والمهتمين بالحرب والسلام. يؤدي عرض النزاعات داخل الدول من منظور الاقتصاد السياسي إلى تحسين فهم الديناميكيات الرئيسية للعديد من الحروب الأهلية الحالية ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى فهم أكثر منهجية لكيفية تأثير هذه الديناميكيات على حل النزاعات وبناء السلام بعد الصراع. ويجب على صانعي إستراتيجيات والتحليل الاقتصادي لاقتصاد الحرب واقتصاد ما بعد الحرب والسلام تقييم طبيعة الصراع وتطوير المهارات المفاهيمية قبل محاولة وضع اتفاقيات السلام في الاقتصادات المعرضة للصراع.

على مر التاريخ ، لعبت العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًا في الحرب. لم تحظ الأبعاد الاقتصادية للحروب الأهلية باهتمام كبير في السياسة إلى منتصف التسعينيات، الإعتراف المتزايد بين المحللين وصناع السياسات بأن العديد من الحروب الأهلية أصبحت ذات طبيعة تمويل ذاتي.

1- تدخل الأمم المتحدة والنزاع المعاصرة:

يعتبر البعد الاقتصادي عاملاً مهمًا بشكل خاص في دراسة سبب تكرر العنف على المدى الطويل، وميل الصراع إلى الاستمرار. لذلك كان من الصعب دائمًا وضع الحلول الجيوسياسية حول كيفية التعامل مع النزاعات المعاصرة من قبل الأمم المتحدة. وتشمل (الدبلوماسية الوقائية "منع الصراعات" وصنع السلام وحفظ السلام)، التي قدمها (بطرس غالي: 1992). موضع التنفيذ لأن أنماط تشكيل النزاعات داخل الدول قد قدمت أسبابًا إضافية لاستمرار الصراع.

1- أنواع النزاعات المسلحة :

بينما لا يوجد سوى نوعين من النزاعات المسلحة وفقًا للقانون الدولي الإنساني(النزاعات الدولية والنزاعات غير الدولية) توجد أربعة أنواع من الصراع وفقًا لـ(UCDP) هو التعريف المستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد والتنمية وهي:

أ- نزاع مسلح خارج نطاق النظام: يحدث بين دولة وجماعة من غير الدول خارج أراضيها. هذه الصراعات هي بحكم تعريفها إقليمية ، حيث أن الجانب الحكومي يقاتل للاحتفاظ بالسيطرة على منطقة خارج نظام الدولة(داعش، الاكراد...).

ب- النزاع المسلح بين الدول: يحدث بين دولتين أو أكثر.

ج- نزاع مسلح داخلي: يحدث بين حكومة دولة وواحدة أو أكثر من جماعات المعارضة الداخلية دون تدخل من دول أخرى.

د- نزاع مسلح داخلي مدول: يحدث بين حكومة دولة، وواحدة أو أكثر من جماعات المعارضة الداخلية، بتدخل من دول أخرى من جانب واحد أو كلا الجانبين. وهذا ينطبق على الحالة اليمنية. و**تعرّف الحرب الأهلية:** على أنها "صراع داخلي يسفر عن 1000 حالة وفاة على الأقل بسبب القتال سنويًا". ومن أجل التمييز بين الحروب والمجازر، يجب أن تعاني كل من القوات الحكومية ومنظمة متمردة محددة 5٪ على الأقل من هذه القتلى.

3-وظائف الصراع:

أظهرت الحروب الأهلية اليمنية أن الحرب أوجدت أنظمة بديلة(للربح ، والسلطة، وحتى الحماية) وليس مجرد انهيار لنظام معين. في هذه الأنظمة البديلة، يخدم العنف الوظائف الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتجاوز استخدامه من قبل الجماعات السياسية للتغيير أو الاحتفاظ بالإطار القانوني والإداري. وفرت حالة الحرب فرصًا اقتصادية وسياسية للمتحاربين لا يمكن تحقيقها بالسلام أو حتى بالنصر.

5-احتمالية الحرب:

يرى الباحث أن الحروب تحدث في الغالب في البلدان الفقيرة (انخفاض مستوى الدخل، ونخفاض معدل النمو، وعدم تنوع هيكل الدخل) في ظل دولة هشة لا تحتكر العنف ، غالبًا ما يحدث الانتقال من السلام إلى الحرب في وقت النمو البطيء أو السلبي، أو عندما يكون هناك توقف أو تباطؤ مفاجئ في الاقتصاد في مواجهة التوقعات المتزايدة قد يكون هذا بسبب سوء الإدارة الاقتصادية والسياسية المحلية حيث يضع الفساد الواسع وسياسات المحسوبية المصلحة الذاتية لمجموعة معينة على مصلحة المجتمع. وقد ينتج أيضًا عن الصدمات الخارجية، على سبيل المثال، انهيار أسعار السلع التصديرية أو التغيرات في المساعدة الخارجية أونتيجة سياسة التكيف الخارجية.

6- تمويل الحرب:

يديم المتحاربون اليمنيون الصراع كوسيلة متعمدة لتأمين الأرباح الاقتصادية والسلطة السياسية. من خلال موارد تم إنشاؤها بواسطة اقتصاد الحرب" لاقتصاد الموازي" الذي بدوره سوف يحدد مدى تأثير الحرب على السكان المحليين فيما يعرف "باقتصاد المواجه" وكذلك في تنامي اقتصاد "الظل" والاقتصاد "القتالي" لأمراء الحرب الذي يمثل في مجملة اقتصاد الحرب وانعكاسه على مسار الصراع والسلام وضرورة تحول اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم في المستقبل.

ثانياً: اقتصاد الحرب :

1- المفهوم:

يعرف اقتصاد الحرب في العديد من الأدبيات باعتباره "استمرار للاقتصاد بوسائل أخرى" ، فما يميز اقتصاد الحرب خصوصًا في الحروب الأهلية حيث تكون الحكومة والمتمردون طرفَي النزاع، "أنها تنطوي على التحايل على الاقتصاد النظامي وتدميره، وبالتالي نمو الأسواق غير النظامية والسوداء، وسيادة السلب، والابتزاز، والعنف المتعمّد ضد المدنيين من قبل المقاتلين لاكتساب السيطرة على الأصول المربحة، واستغلال اليد العاملة. كما أنه اقتصاد يتّسم باللامركزية، ويزدهر فيه الاعتماد على

التهريب" . كما تعريف اقتصاد الحرب: أنه نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي ".

2- أشكال اقتصادات الحرب:

أتخذ اقتصاد الحرب في اليمن عدة أشكال لا يستبعد بعضها الآخر. كل فصيل سياسي عسكري تبنى العديد منها وفقًا للموارد المحلية، وسلوك وقدرات قواته، والصلات السياسية والتجارية المحلية والأجنبية، والظروف الجغرافية. وختلف تأثير اقتصاد الحرب على السكان حسب نوعه، والذي يمكن تصنيفه على أنه اقتصاديات حرب الدولة، واقتصاد حرب العصابات، واقتصاد الحرب المفترسة، واقتصاد حرب التحالف الأجنبي، واقتصاد الحرب الإنسانية، واقتصاد الحرب التجارية.

3- هيكل اقتصاد الحرب:

لا تتوقف الحياة الاقتصادية عن الوجود أثناء الحرب. بدلا من ذلك ، فإنه يتكيف ويتخذ هياكل وأشكال جديدة. غالبًا ما يشار إليها بمصطلح اختصار "اقتصاديات الحرب"(الاقتصاد القتالي، واقتصاد الظل، واقتصاد المواجهة، واقتصاد المساعدات الانسانية) الى جانب الاقتصاد الرسمي ، هذه الأنشطة الاقتصادية في زمن الحرب تخدم في الواقع وظائف مختلفة لمشاركين مختلفين. يوفر تحليل أصحاب المصلحة للاقتصاد السياسي للنزاع فهمًا أكثر دقة لوظائف النزاع التي قد تساهم في سياسات واستراتيجيات أكثر استهدافًا لمنع النزاعات وحلها، فضلاً عن زيادة فعالية المساعدات الإنسانية والإنمائية أثناء النزاع وبعده في صنع السلام . يحتاج أولئك الذين يسعون إلى إنهاء الحروب وتجنب تكرارها إلى طرح عدة أسئلة منها: من هم الفاعلون الرئيسيون الذين يشاركون في اقتصادات الحرب؟ وما هي دوافعهم لمشاركتهم في اقتصاديات الحرب؟ وما هي الحوافز التي لديهم للبحث عن السلام؟ ومن يتحكم في وسائل العنف الاقتصادي؟ من الجدير بالذكر أنه لا توجد حدود صارمة بين الاقتصادات الموازية أثناء النزاع وفي أعقابه، حيث أن الروابط بينهما معقدة ومتداخلة. علاوة على ذلك، فإن هذه الروابط المعقدة، بالإضافة إلى مشاركة جزء كبير من السكان في اقتصادات

الحرب، تجعل عملية التعافي بعد الصراع أكثر صعوبة. لذلك ، من الضروري محاولة الدمج التدريجي للاقتصادات الموازية في ظل الاقتصاد الرسمي خلال فترة الانتعاش بدلاً من القضاء عليها ببساطة.

4- السمات المميزة لاقتصاديات الحرب في اليمن:

يرى الباحث ان السمات المميزة لاقتصاديات الحرب في اليمن ترجع الى أسباب رئيسية منها أن الاقتصاد الرسمي كان ريعياً وهشاً وضعيفاُ وشديد المركزية في ظل دولة ضعيفة وهشة, كانت تحكُمه وتسيطر عليه"نخبة أوليجارشية أو الأقلية" قبل الحرب، وهذا السبب الرئيسي الذي أدى الى سرعة تدمير الاقتصاد الرسمي ونمو اقتصادات الحرب الأخرة الموازية وتطوره على حساب ما تبقى من الاقتصاد الرسمي. كما ساد السلب والنهب والافتراس جميع مفاصل الاقتصاد اليمني، وكذلك ساد العنف الاقتصادي المتعمد ضد المدنيين، واستخدامهم سخرة وقطع مرتباتهم ونهب المساعدات, والسيطرة على الأصول المربحة, وشبكات التجارية وتحويلات المغتربين والشتات، واستغلال العمالة. كما استغل رواد الأعمال الناجحين الاقتصاد الموازي ، بما في ذلك الجماعات المتقاتلة وأطراف الصراع والتنظيمات الإرهابية نتيجة ضعف الدولة والشرعية. وقد سعيا إلى إضفاء الشرعية على أنشطتهم وتوسيع نطاقها، كما طوروا روابط مع النخب السياسية الحاكمة ، ومارسوا معًا سيطرة على الموارد الشحيحة بشكل أساسي في شكل أموال عامة، وأصول ، وعقود مستمرة وتعزيز الاقتصاد غير المنظم والربح السريع.

كما أدى إنشاء الحواجز التجارية بين المناطق المحررة والغير المحررة أو داخلها إلى تجزئة السوق الداخلية وساهم في الانهيار الاقتصادي والجباية ولإثراء, ومع صعود الأثرياء الجدد رافق ذلك تصدير الأصول المجردة وهروب رأس المال, كل ذلك ساهم بظهور الاقتصاد القتالي وتطور اقتصاد الظل وفي موازاة ذلك عمل المستهلكين الافراد

والاسر والشركات الخاصة على تكوين اقتصاد المواجة لتوفير لقمة العيش للسكان واستمرار النشاط الاقتصادي الفردي.

5- رواد الاعمال في اقتصاد الحرب:

تتألف الجهات الفاعلة في حرب اليمن من جهات فاعلة داخلية وخارجية. عندما يكون عدد ونطاق الفاعلين المتورطين في زيادة في نزاع مثل حالة اليمن ، يكون من الصعب وضع حد للعنف. لأن تعقيد الأطراف يصبح قضية مهمة في النزاعات. هناك مقاومة ضد إنهاء الصراع لأن العديد من المصالح تتعايش في نفس الوقت. لذلك ينبغي النظر بعناية في طبيعة الروابط الاقتصادية المحلية والدولية وهوية الفائزين والخاسرين. مع اكتساب الموارد المحلية أهمية بالنسبة للمتحاربين ، تصبح أنشطتهم العسكرية مركزة حول مناطق ذات أهمية اقتصادية. من وجهة نظر اقتصادية ، يظل السكان محل اهتمام إذا كانوا مصدرًا مفيدًا للموارد أو العمالة ، أو قد يشكلون عائقًا أمام الأنشطة التجارية. من منظور الاقتصاد السياسي ، من أجل حدوث الصراع، يجب أن يتوقع واحد (أو أكثر) فاعل (فاعلون) سياسيون أن فوائد الدخول في الصراع (مثل تحسين الأمن أو النتائج السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية) **تتجاوز التكاليف**. هو السؤال المركزي في دراسة الاقتصاد السياسي للحرب والسلام.

6- نهج اقتصاد الحرب:

يتبع نهج الاقتصاد السياسي للحروب الجديدة الاعتبارات والأجندات الاقتصادية، ويشمل هذا النهج أيضًا تحليل الآثار الاقتصادية الجانبية للحرب، والتي تؤثر سلبًا على الاقتصاد والاستراتيجيات الاقتصادية للحرب، وهو استخدام أسلحة اقتصادية موجهة لإضعاف الخصوم، يضع الباحث ثلاث النهج التالي:

أ- تدابير اقتصاد الحرب :

كل الاجراءات والتدابير التي تهدف اعادة إنتاج الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتخصيصها لـ(تمويل المجهود الحربي) ولإدامة الصراع (مثل, الضرائب والرسوم

والتجارة، والجبايات، والسلب والنهب...). يطلق عليه "اقتصاد الحرب" لشيوع هذه الاجراءات عن بقية نهج اقتصاد الحرب، استخدام الكثير منها في حرب اليمن:

ب- استراتيجيات اقتصاد للحرب :

التجريد المتعمد للخصوم "لمجموعات معينة" من خلال الأسلحة الاقتصادية مثال (الحظر؛ والعقوبات، والحصار... وتدمير أساس المعاملات التجارية والمالية والنقدية المنظمة...) استخدم اليمنيون (الحصار، والحظر، والعقوبات ، وتدمير اسس المعاملات والمبادلات التجارية والمالية والنقدية...) في اقتصاد الحرب الجارية.

ج- العواقب الاقتصادية المصاحبة للحرب :

تتمثل عواقب اقتصاد الحرب على الاقتصاد التقليدي مثل(إعادة تشكيل أنظمة الإنتاج ؛ الانخفاض في الانتاج والإنتاجية، وإنخفاض في الاستثمارات الأجنبية، وتشوة الميزانية وضراب السوق، وزيادة الدين العام...).

7- تطور اقتصاد حرب:

ساد الاقتصاد الكلاسيكي الحر في الحرب العالمية الأولى على اقتصاد الحرب حيث تم تمويل الحرب بتأثير الحكومة على (جانب العرض) وهو توجية الأنتاج والسيطرة على الأسواق وسلاسل الإمدادات والتوريد للحصص التموينية، ثم لعب كينز وآخرون دورا كبيرا في تطوير النظرية الاقتصادية مقترحًا تقنين جانب الطلب باستخدام الضرائب والمدخرات الإجبارية. لأنه كان صاحب نظرية الطلب لعب الاقتصاديون دورًا أكبر في الحرب العالمية الثانية مقارنة بأي صراع سابق، لقد طوروا أساليب المالية العامة وأثروا في اتجاهات المجهود الحربي، بحلول نهاية الحرب ، كان الاقتصاديون جزءًا لا يتجزأ من الحكومة وصنع السياسات، وكان لهذه النظرية دورا كبيرا في رسم إعادة الأعمار والتدخل الحكومي، ليستمر الإنتاج والابتكار الاقتصادي مع كل وضع اقتصادي جديد معزز بما أضافته النظرية النقدية للاقتصاد من مصادر تمويل نقدي. وقد أحدثت تلك التدابير الاقتصادية ثورة في جانب الصناعة والابتكارات التي تخدم الأمن الغذائي والمعلوماتي خاصة العسكري وتطورت كثير من العلوم التحليلية

الاقتصادية والمالية، كما أوجدت التماسك الاجتماعي في محاربة الاعداء وخلقت مجتمع أكثر تماسكاً وعزيمة لاعادة الإعمار.

على النقيض من ذلك تدمر الحروب الأهلية الرأس المال المادي وتؤدي الى انخفاض الانتاج والانتاجية وهروب راس المال المادي والبشري من كوادر وعقول ، كما أن الحرب الاهلية تؤدي الى تفسخ النسيج الاجتماعي وتدمير القيم وتخلق كنتونات متناحرة كل منها يعمل على هدم الوطن بغرض القضاء على الخصوم.

الخاتمة:

الفكر الاقتصادي لم يكن حبيس فلسفة اقتصادية واحدة بل كان اقتصاد ديناميكي يقوم على دراسة الظروف المحيطة بالاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، نحن في اليمن بحاجة الى تجديد الأفكار الاقتصادية بحسب الواقع الاقتصادي، وأشراك الخبرات الاقتصادية والهامات العلمية لرسم سياسة اقتصاد الحرب وما بعد الحرب ورفع يد أمراء الحرب عن الموارد الاقتصادية وسياسة اقتصاد الظل والأثراء على حساب الشعب، وترك الاقتصاديين يأخذون دورهم في رسم السياسات الاقتصادية لصناع القرار لتوفير الموارد وتمويلها وتوزيعها التوزيع الأمثل، الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية، وصراع الموارد واستحواذها من قبل أمراء الحرب اصبح امر مفضوح، لم تعد الشعوب تغفل هذه الأمور، ان الوصل إلى المشارف والمرتفعات الاقتصادية لغرض فرض امر واقع في المفاوضات السلام هو من سمة الأنظمة الدكتاتورية التي تريد الحكم بالأمر الواقع وليس برضى وقناعة الشعوب.

الباحث الاقتصادي/

يوسف شمسان المقطري

الجمعة الموافق 19 يوليو 2024م

المركز اليمني المستقل للدراسات الاستراتيجية